

المشاريع الصغيرة.. تتلمس الضوء في نفق ضعف التمويل

أدت التطورات السلبية في سوق تمويل المشروعات الصغيرة في عامي 2014 و2015 وتعثّر العديد من المشروعات إلى اتخاذ البنوك ومؤسسات التمويل موقفاً حذراً، وربما متشدداً تجاه تلك المشروعات. وقامت معظم البنوك بتعديل سياساتها الائتمانية للتقليل من مخاطر التعامل مع الشركات الصغيرة، ووضع المزيد من الضمانات لتقديم أية قروض لها. كما لجأت البنوك إلى وضع مخصصات كبيرة للديون الرديئة والمتعثرة.

وانخفضت معدلات نمو تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العامين الماضيين مقارنة بالأعوام الأربعة الأولى من العقد الحالي التي شهدت ضخ سيولة كبيرة للقطاع، حيث كانت البنوك تتسابق لتقديم التمويلات لهذه المشاريع التي تحظى بتشجيع كبير من قبل الحكومة، حيث يتم تقديم تسهيلات عديدة لها لمساعدتها على الصمود والاستمرار ومجابهة التحديات التي تتعرض لها خصوصاً في بداياتها. وأفاد الخبراء بأن أهم العوائق في تمويل المشروعات الصغيرة حالياً تتركز في عدم توافر بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لنسبة كبيرة من هذه المشروعات وضعف الضمانات المتاحة للبنوك بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من العملاء من جنسيات أجنبية قد يغادرون البلاد عند ظهور أي مشكلة مما يزيد من حجم المخاطرة على البنوك.

ورغم هذه العوائق وحالة التباطؤ التي شهدتها معدلات التمويل على مدى أكثر من عامين، رسم المسؤولون والخبراء صورة متفائلة لمستقبل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متوقعين أن يشهد عام 2017 بداية انطلاقاً جديدة للقطاع يتغلب من خلالها على آثار التباطؤ الفترة الأخيرة وقدرها حجم التمويلات المتوقع ضخها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات خلال العام الحالي بما يتجاوز 15 مليار درهم، فيما توقعوا أن يسجل هذا القطاع نمواً سنوياً يفوق 5 في المئة خلال السنوات المقبلة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مسؤولون وخبراء يرسمون صورة متفائلة للمستقبل



بيئة خصبة لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات | البيان

■ تعثر البعض خلال 2015 وبدايات 2016 قاد إلى تحفظ في التمويل

■ البنوك استوعبت تجارب الماضي وتستعد لانطلاقة جديدة في 2017



■ محمد نصر عابدين



■ راشد المنصوري

يرى مسؤولون وخبراء مصرفيون واقتصاديون أن التطورات السلبية في سوق تمويل المشروعات الصغيرة في عامي 2014 و2015 وتعثر عدد من المشروعات بهذا القطاع كانت من الأسباب الرئيسية للتعامل الحذر من قبل معظم البنوك التي بدأت تنهج سياسات أكثر تحفظاً في التعامل مع هذا القطاع بإجراء تعديلات بسياساتها الائتمانية بما يساعد على تفادي أية مشاكل محتملة مستقبلاً حتى تستطيع البنوك الاستمرار في دعم هذا القطاع الحيوي.

ويرعبون عن اعتقادهم بأن أهم العوائق في تمويل هذا القطاع تتمثل في عدم توافر بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لنسبة كبيرة من هذه المشروعات وضعف الضمانات المتاحة للبنوك بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من العملاء من جنسيات أجنبية قد يغادرون البلاد عند ظهور أي مشكلة مما يزيد من حجم المخاطرة على البنوك.

ويؤكدون ضرورة قيام البنوك بتطوير أساليبها في اختيار العملاء ومراجعة شروط الإقراض وتحديد عدد أقصى حصول العميل على موافقة البنوك التي يتعامل معها عند التقدم بطلب تمويل جديد من بنك آخر.

ورغم هذه العوائق وحالة التباطؤ التي شهدتها معدلات التمويل على مدى أكثر من عامين.. رسم المسؤولون والخبراء صورة متفائلة لمستقبل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة متوقعين أن يشهد عام 2017 بداية انطلاقة جديدة للقطاع يتغلب من خلالها على آثار التباطؤ الأخيرة من الشباب يقدم مشروعات واثقة في توقعاتهم الإيجابية إلى عدة عوامل أبرزها أن

على الرغم من الجهود المبذولة على كل المستويات في الدولة لوضع قاعدة متكاملة تشريعية وتنظيمية لإحداث نهضة شاملة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم ابتكارات الشباب الإماراتي ورواد الأعمال إلا أن القطاع ظل يراوح مكانه خلال العامين الماضيين في ظل استمرار مخاوف البنوك والجهات التمويلية عموماً من ارتفاع نسب المخاطر بهذه الشريحة من المشروعات خصوصاً بعد تعثر نسبة من المشروعات الممولة خلال السنوات الماضية.

وتؤكد المؤشرات تباطؤ معدلات نمو تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العامين الماضيين مقارنة بالأعوام الأربعة الأولى من العقد الحالي التي شهدت ضخ سولة كبيرة للقطاع حيث كانت البنوك تتسابق لتقديم التمويلات لهذه المشاريع التي تحظى بتشجيع كبير من قبل الحكومة حيث يتم تقديم تسهيلات عديدة لها لمساعدتها على الصمود والاستمرار ومواجهة التحديات التي تتعرض لها خصوصاً في بداياتها.

وبين الجهود والإجراءات الحكومية المكثفة لدعم وتشجيع النهوض بالقطاع من جانب.. وتردد العديد من البنوك في منح التمويل لهذه الشريحة من المشروعات من تمويل مشاريع مماثلة في السابق.. شهد القطاع المصرفي والاستثماري خلال الشهور الأخيرة حالة من الجدل للإجابة على تساؤل رئيسي.. هل المشروعات الصغيرة والمتوسطة متهمة.. أم مجني عليها؟

تشجيع مبكر



■ سعود الدرمكي

قال سعود الدرمكي الرئيس التنفيذي لشركة بريمبر للسفر والسياحة: إن الإمارات اتجهت منذ أكثر من عشرين عاماً للتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها والسعي لدعمها وإعطائها دوراً أكبر في الاقتصاد الوطني.

وأوضح أنه خلال السنوات الأربع الأخيرة تزايدت الدعوات للاهتمام بصورة أكبر بهذه الشريحة من المشروعات، خصوصاً عقب اندلاع الأزمة

المالية العالمية ثم انخفاض أسعار النفط وتأثيراته السلبية على اقتصادات معظم دول العالم من منطلق أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تفيد في إعادة هيكلة الاقتصادات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وأكد أنه على الرغم من إنشاء مؤسسات وإطلاق مبادرات مهمة لدعم تطوير مشاريع الشباب على مدى العقدين الماضيين إلا أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود في هذا المجال، مؤكداً ضرورة تدليل كافة العقبات التي يواجهها الشباب من رواد الأعمال لتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الحكومات المحلية والمؤسسات المالية والمصرفية.

وقال، إن الدراسات تشير إلى أن الإمارات تأتي في المرتبة الأولى خليجياً من حيث نسبة النمو في هذا القطاع، متوقعاً أن ترتفع مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الوطني بصورة تدريجية خلال السنوات المقبلة، معرباً عن اعتقاده بأنه من أبرز ميزات التوسع في هذا النوع من المشروعات سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة للبنوك وشركات التمويل أن المشروعات الصغيرة تساهم بنسبة جيدة من الدخل القومي، كما تلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث إن تلك المشروعات تسهم في تأمين فرص عمل والمساهمة في رفع المستوى المعيشي، ومن أهم أسباب الاهتمام بهذه المشاريع هو أنها بعيدة عن التأثير بالأزمات الاقتصادية.

وذكر أنه من العوائق التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن غالبية هذه المشاريع لا تقوم بعمل تقارير سنوية منتظمة ولا يوجد بيان يجمع بين حجم التسهيلات الممنوحة لهذه الشركات من البنوك الأخرى، وكذلك عدم سهولة إنهاء تلك الشركات إما بالبيع أو تغيير النشاط أو التصفية بدون الرجوع للبنوك، ولذلك تعتبر نسبة المخاطرة في تمويل تلك المشروعات من أكبر النسب في البنوك، مؤكداً ضرورة الحرس عند منح تمويل لهذه المشروعات، لأن عدم دراسة هذه المشاريع بدقة من قبل شركات التمويل والبنوك قد يؤدي إلى إعطاء هذه المشروعات أكثر من قدرتها على التحمل ما يحتم فشلها أو تكديها أعباء وخسائر، أبو ظبي - البيان

تهيئة بيئة أعمال مناسبة للمواطنين



■ علي العبيدي

أعرب المهندس علي محمد العبيدي مدير «مؤسسة برج البلد» عن اعتقاده بأن القانون الاتحادي بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ستنظر تأثيراته الهامة على القطاع خلال الفترة القصيرة القادمة مشيراً إلى أن القانون جاء ضمن رؤية القيادة الرشيدة لتهيئة بيئة الأعمال المناسبة للمواطنين وأن يكون المواطن متمكناً ولديه الإمكانات الملائمة لخوض غمار ريادة الأعمال وأن يساهم بفعالية في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة للدولة وترسيخ إنجازاتها المتعددة، وأكد أن المشاريع الناجحة من شأنها أن ترفع من

قدرة الاقتصاد الوطني على ضمان التشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج من مال وإدارة وعاملين وتعكس نتائجها على مستقبل الحياة الاجتماعية وهو الهدف الأسمى بتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطنين، مشيراً إلى أن القانون يهدف إلى دعم وتطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة.

وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة إقبالاً كبيراً من المواطنين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد إصدار هذا القانون لأنهم سيجدون إطاراً تشريعياً يدعمهم ويشجعهم على الانخراط في إقامة مشاريع خاصة بهم ويرسخ فلسفة ريادة الأعمال التي تسعى الدولة إلى نشرها وتعميمها بين أبناء الوطن لدخول عالم الأعمال، موضحاً أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في البنية العامة لاقتصاد دولة الإمارات وأن إصدار هذا القانون ينظم الأحكام المتعلقة بهذه المشاريع والمنشآت ويمثل خطوة متقدمة لتحقيق رؤية الحكومة الاتحادية في شأن الاهتمام بشريحة مهمة من أصحاب الشركات من شباب الوطن. وقال: من الواضح أن الدولة ماضية بخطوات سريعة نحو التنافسية وتدرك أن الشركات الصغيرة والمتوسطة بالدولة تقوم بدور هام في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنافسية الدولة مشيراً إلى أهمية الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم نمو الاقتصاد الإماراتي بكونها القوة المحركة والأكثر فعالية وتأثيرها على المستوى الاقتصادي المحلي. وأضاف إن قرار مجلس الوزراء بتخصيص 10 في المئة من إجمالي المشتريات والخدمات السنوية للهيئات الحكومية الاتحادية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإماراتية يعد دليلاً على التزام الدولة بتطوير السياسات والقوانين الملائمة استناداً إلى توجيهات القيادة الحكيمة في توفير البيئة الملائمة والمحفزة لدعم الإبداع والابتكار والمنافسة الإيجابية بين فئات الشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

منظومة

قال محمد سعيد محمد الظاهري: إن منظومة تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة تتزامن مع الخطوات التي يقوم بها المصرف المركزي بدراسة إطلاق برنامج متكامل بالتعاون مع الجهات المختصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتسهيلات ائتمانية بأسعار مناسبة ومشجعة، حيث من المتوقع أن تسهم المنظومة الجديدة في إزالة العديد من المعوقات التي تعترض نمو نجاح قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالدولة وفي مقدمتها عدم وجود هيكلة رسمية واضحة لهذه النوعية من الشركات.

هذا القطاع نمواً سنوياً يفوق 5 ٪ خلال السنوات المقبلة.

تسهيلات

وأكد معالي مبارك راشد المنصوري محافظ المصرف المركزي أنه انطلاقاً من إدراكه بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الرئيسي للنمو والتوظيف في الإمارات فإن

المصرف المركزي يواصل العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتخفيف القيود ووضع القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2014 موضع التنفيذ

البنوك بدأت تتعامل بأساليب أكثر احترافية مع طلبات التمويل بالقطاع من خلال الدراسة المتأنية ومحاولة إيجاد ضمانات كافية مستفيدة من بعض التجارب السلبية التي واجهتها نتيجة تقديم تسهيلات غير مدروسة في السابق.

تقديرات

وقدروا حجم التمويلات المتوقع ضخها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات خلال العام الحالي بما يتجاوز 15 مليار درهم فيما توقعوا أن يسجل

لديهم الاستثمارية الخاصة بها مشيراً إلى أهمية الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر واستخلاص وتطبيق ما يصلح منها في الإمارات سواء منها تجارب دول متقدمة أو دول نامية. وأعرب عن اعتقاده بأن التحدي الأكبر هو القدرة على استقطاب وجذب الشباب الإماراتي إلي مجال الأعمال بعيداً عن الوظيفة ذات الراتب المحدد مشيراً إلى أن العديد من الشباب يقدم مشروعات هامشية ترفضها المؤسسات نظراً لكونها لا تؤثر أو تضيف شيئاً للاقتصاد الوطني

قراراتهم الاستثمارية الخاصة بها مشيراً إلى أهمية الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر واستخلاص وتطبيق ما يصلح منها في الإمارات سواء منها تجارب دول متقدمة أو دول نامية. وأعرب عن اعتقاده بأن التحدي الأكبر هو القدرة على استقطاب وجذب الشباب الإماراتي إلي مجال الأعمال بعيداً عن الوظيفة ذات الراتب المحدد مشيراً إلى أن العديد من الشباب يقدم مشروعات هامشية ترفضها المؤسسات نظراً لكونها لا تؤثر أو تضيف شيئاً للاقتصاد الوطني



■ حماد عبد الله بن حماد

ووضع خطط لتحفيز ونشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة المشروعات منذ تأسيسها وطوال عمر المشروع ومساعدة أصحابها على النجاح فيها وحل ما قد يواجهها من صعوبات والعمل معهم لتعويضها في حالات التعثر المالي لها وتقديم المساعدة الفنية للمشروعات في عمليات التشغيل واستحداث المنتجات الجديدة والتطوير والتوسيع وخفض التكلفة وتحسين الجودة.

واقترح إعداد دراسات مشروعات صغيرة ومتوسطة عن طريق الهيئة وطرحها على الشباب ومساعدتهم في اختيارهم واتخاذ

أكد المستشار والمحلل الاقتصادي الدكتور حماد عبد الله بن حماد نجاح تجربة الإمارات في مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة معرباً عن اعتقاده بأن الأسس والركائز التي قامت عليها هذه التجربة والنتائج التي حققتها على صعيد الدولة كانت لها ثمار أكثر من ممتازة. ودعا إلى إنشاء مؤسسة أو هيئة اتحادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تبتثق عنها فروع في كل إمارة لتنفيذ استراتيجيتها شاملة لتشجيع وتطوير هذه النوعية من المشروعات في كل مناطق الدولة

والطاقة الإنتاجية المتاحة. وأكد أن دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من شأنه استقطاب نسبة عالية من الأيدي العاملة الوطنية، مشيراً إلى أنها تعد بوابات ومدخل للعمل الحر من صلباً ومجالاً حيويًا لرفع مهارات الشباب وتزويدهم بالخبرات الإدارية والفنية وتعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. أبو ظبي - البيان

برنامج لإدراج بأسواق المال



■ عبيد الزعابي

تدرس هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والجهات المعنية، إعداد برنامج يسهل إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلية بأسواق المال المحلية، بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وقال الدكتور عبيد الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، إن الهيئة بدأت في وضع معايير جديدة للشركات المساهمة الخاصة والشركات الصغيرة وبعض المؤسسات الأخرى، والعمل على تطبيقها في وقت قريب، كما تعمل الهيئة حالياً على

تطوير معايير للمسؤولية البيئية والاجتماعية وللشركات المساهمة العامة. وأشار إلى أنه من المستهدف توفير قنوات تمويل للمشاريع الصديقة للبيئة، وما يسمى بـ «أسواق المال الخضراء»، بحيث تقوم الهيئة بتسيير متطلبات الإصدار والإدراج لهذه الشركات، وتوفير منصات لتداول أوراقها المالية، ورفع مستوى الشفافية والإفصاح عن المسائل المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والاستثمار المستدام لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة، إيماناً من الهيئة بالدور المهم الذي تلعبه أسواق رأس المال في دعم الاقتصاد المستدام، مؤكداً أن الهيئة ستعمل مع شركائها الاستراتيجيين على تفعيل هذه المبادرة، في إطار حزمة من المبادرات تقوم بها دولة الإمارات لتطوير منظومة الحوكمة.

وجاء هذا التوجه، في إطار التوجهات الاستراتيجية للإمارات، التي تهدف إلى تشجيع تحقيق المزيد من النمو والتطور في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في ظل الاعتراف المتزايد بمكانة الإمارات، كمركز عالمي للتجارة الخارجية، يجمع ما بين الأسس اللازمة والقيادة الحكيمة، حيث شهدت الأعوام الثلاثة الأولى بالعقد الحالي، طفرة نوعية وكمية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإمارات، في ظل تسابق البنوك وشركات التمويل العاملة بالدولة، الوطنية والأجنبية، وتنافسها على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لهذا القطاع الحيوي من المشروعات، مع إدراك البنوك وشركات التمويل، لأهمية هذا النوع من المشروعات، الذي يمكن أن يوفر ضمانات كافية، مقابل القروض والتسهيلات الممنوحة له.

وبدأت العديد من الجهات الحكومية والمصرفية، في وضع استراتيجيات متكاملة واسعة النطاق، لزيادة الأنشطة في مجال دعم وتشجيع وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالتركيز على هذه النوعية من المشاريع التي تلعب دوراً حيوياً في عملية التنمية، في ظل الاهتمام المتنامي من القطاعين الخاص والحكومي، بالتوسع في إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظراً لدورها المهم في التنمية الاقتصادية.

ضرورة وضع سياسة دعم متكاملة



■ أمجد نصر

أكد أمجد نصر الخبير في الصيرفة الإسلامية ضرورة وضع سياسة متكاملة لدعم وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون بين الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات المالية المصرفية يمكن من خلالها التوصل لتصور محدد لسياسات وآليات تمويلها ودعمها وتأهيل المواطنين للعمل بهذا القطاع الهام، موضحاً أن نسبة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة تبلغ حوالي 94% من إجمالي المشروعات بالإمارات فيما تبلغ نسبتها في كل من البحرين وقطر وعمان بحدود 92% ونحو 78% بالكويت و75% بالسعودية.

وقال إنه من أبرز التحديات التي تواجه المواطنين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على التمويل وضعف التأهيل والتدريب وارتفاع تكاليف التشغيل والعمالة الوافدة وغياب استراتيجية وشبكة فعالة لتسويق المنتجات الوطنية إضافة إلى المعوقات الإجرائية.

وقال إن العاملين الماضين شهدوا خطوات عديدة لتحفيز تبادل الخبرات ومناقشة الأفكار وتعزيز فرص التواصل بين رواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر باعتبار هذا القطاع خياراً استراتيجياً لتنوع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل بشكل تدريجي وتنمية مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أنه من الواضح أن الحكومة لديها توجه قوي للتوسع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باعتبارها دعامة أساسية ضمن دعائم التنوع الاقتصادي بتبني أساليب غير تقليدية لدعم مسيرة التنمية الشاملة ضمن الاستراتيجية المتكاملة لاقتصاد ما بعد النفط وتحويل الاقتصاد الوطني من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على مهارات وعقول أبنائها. وقال إن الاقتصاد الوطني في أمس الحاجة في المرحلة الراهنة لمثل هذه المشروعات والخلافة التي تعتمد على التميز والاستثمار في الأفكار بصورة رئيسية أكثر من مجرد الاستثمار في الأصول، موضحاً أن هذه النوعية من المشروعات توفر عنصر الديناميكية للاقتصاد الوطني. وأضاف أن دعم مشروعات الشباب يمكن أن ينجح إذا ما أسهمت مجموعة منهم في مشروع مدروس من حيث الجدوى الاقتصادية وبرأس مال مشترك يمكنهم من خلاله الصمود والمواجهة.

به البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تناولت المواد أهداف القانون وأبرزها تطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة ونشر وتشجيع ثقافة البحث والإبداع والابتكار وريادة الأعمال التي تحقق طموحات الدولة الاقتصادية وتنسيق جهود الجهات المعنية لتطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسية المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير فرص العمل

بين زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، ليكون دعامة أساسية في تنظيم الأحكام والعلاقة بين كل مؤسسات الدولة الرسمية ورواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تضمن القانون 25 مادة تناولت تعاريف بعض المصطلحات والكلمات المنصوص عليها في القانون ومنها «المشاريع والمنشآت» ويقصد بها أية شركة أو مؤسسة فردية تزاوّل نشاطاً اقتصادياً، صغيرة كانت وبما يشمل متناهية الصغر أو متوسطة و«المجلس» ويقصد به مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة و«البرنامج» ويقصد

بمتابعة مؤشرات أداء البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة واعتماد تقريره السنوي بشأن المشاريع والمنشآت والمراجعة الدورية لفعالية معايير تصنيف المشاريع والمنشآت واقتراح التعديلات المناسبة عليها ورفعها لمجلس الوزراء ووضع الشروط والمعايير لعضوية البرنامج وأية مهام أخرى ذات علاقة يسندنها إليه مجلس الوزراء.

جاء القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014 بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة

المشاريع والمنشآت وأن يصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجلس يسمى مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتبع وزارة الاقتصاد برئاسة الوزير وعضوية ممثلين عن الجهات ذات العلاقة من القطاع العام والخاص، ويحدد القرار نظام عمل المجلس وآلية اتخاذ قراراته حيث يختص المجلس بوضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشاريع والمنشآت ووضع الضوابط والقواعد اللازمة للتنسيق بين البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات المعنية

بموجب القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014 بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، يتم تصنيف المشاريع والمنشآت من قبل مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بناء على معايير حجم العمالة وحجم العوائد السنوية ورأس المال ويجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إضافة أي معيار آخر إلى المعايير المذكورة بالنظر إلى طبيعة ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها

طمة.. متهمة أم مجني عليها

قبل رغم العوائق والتباطؤ



بيئة خصبة لنمو المشاريع الصغيرة في الإمارات | البيان

اتباع أساليب أكثر احترافية مع طلبات التمويل تتضمن إيجاد ضمانات كافية

15 مليار درهم تمويلات متوقعة العام الحالي.. ونمو سنوي مستقبلي 5%

سعيد محمد الظاهري أن يشهد العام الحالي والعام المقبل مرحلة انتعاش جديدة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً بعد صدور منظومة «تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في يناير الماضي والتي ستضع حلاً لل صعوبات التي كانت تظهر خلال التعامل مع هذه الشريحة من الشركات في ظل تفاوت أساليب ومعايير تقييمها وتصنيفها مما كان يعرقل خطوات توجه البنوك العاملة بالدولة للتوسع في دعم هذه المشروعات.

وقال إن المنظومة الجديدة ستسهم في تنشيط التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة بعد فترة من التباطؤ النسبي بسبب التحديات التي واجهتها البنوك في تمويل هذا القطاع نتيجة عدم وجود معايير واضحة لتصنيف هذه الشركات وعدم توافر بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار منح التمويل بالإضافة لضعف الضمانات المتاحة معرّباً عن اعتقاده بأن المنظومة ستدعم خطة المصرف المركزي لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل لهذه الشريحة من الشركات خصوصاً أن بعضها لم يحصل على التمويل المصرفي بالرغم من الدور الرائد الذي لعبته مؤسسات حكومية مثل صندوق خليفة لتنمية المشاريع ومؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب

فإن حصة هذه المؤسسات لا تعدى 3,2% من إجمالي القروض المصرفية مقارنة مع 8% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و18% في الدول الناشئة.

الناتج المحلي الإجمالي حيث شهد عامي 2014 و 2015 اتخاذ العديد من القرارات الهامة لتشجيع إقامة هذه النوعية من المشاريع وإيجاد قواعد منظمة لعملها توفر لها الحماية الكافية من أية مخاطر استثمارية وتجعلها بيئة خصبة لإيجاد فرص عمل وظيفية واستثمارية للمواطنين الإماراتيين. وأشار إلى أن القانون الاتحادي بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، سيكون له أثر كبير في تنظيم العلاقة بين كافة مؤسسات الدولة الرسمية ورواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد نواة أي اقتصاد معرفي ناجح مؤكداً أنه سيساهم بقوة في تطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة.

بيانات

وأفاد بأن الدراسات تشير إلى أن عدد المشاريع التي تدرج تحت مسمى مشاريع صغيرة ومتوسطة يتجاوز 300 ألف مشروع تشكل نحو 760 من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتوفر فرص عمل لحوالي 86% من مجموع العمالة في القطاع الخاص مؤكداً أهمية القرار الذي تم اتخاذه بتخصيص 10% من المجموع الكلي السنوي لما يقدمه مصرف الإمارات للتنمية من تسهيلات ائتمانية وتمويل لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يبلغ رأس مال المصرف 10 مليارات درهم المدفوع منه 5 مليارات.

انتعاش

وتوقع المستشار الاقتصادي محمد



■ محمد سعيد الظاهري



■ صالح عمر عبد الله

كافية وأن الوضع تحسن خلال العام الماضي بشكل عام. وأضاف أنه رغم المرور بهذه التجارب إلا أن البنوك لا تستطيع تجاهل هذا القطاع الحيوي ولكنها من المرجح أنها ستواصل التعامل مع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء ما استفادته من التجارب التي حدثت خلال العامين الماضيين متوقعاً أن تقوم البنوك بوضع ضوابط أكثر قوة وتحديد أسس جديدة لأخذ الضمانات مقابل تمويل هذه المشروعات بما يكفل دعم وتشجيع هذه الشركات وفي الوقت نفسه تقليل نسب المخاطرة للمحافظة على أموال المودعين والمساهمين.

اهتمام

من جانبه أكد صالح عمر عبد الله مدير معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية في أبوظبي أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حظي باهتمام غير مسبوق على مختلف المستويات خلال السنوات الماضية مع توجهات من القيادة الرشيدة بتفعيل مساهمة هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في

العمالة والعوائد ورأس المال معايير التصنيف

صالح الاقتصاد الوطني وتطوير البرنامج والمبادرات الرامية إلى تنمية المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيز ودعم المواطنين لدخول سوق العمل في مجال المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالإضافة إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز لريادة الأعمال وإقامة المشاريع والمنشآت.

أبو ظبي-البيان

2017 عام إزالة معوقات المشروعات الصغيرة

تؤكد المؤشرات كافة أن عام 2017 سيشهد بلورة صيغة متكاملة بين الجهات المعنية بتطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الإمارات من خلال تنسيق الجهود للقضاء على المعوقات التي ما زالت قائمة في طريق تطورها وقيامها بالدور المأمول في دفع مسيرة الاقتصاد الوطني بعد أن قطعت الدولة خطوات كبيرة ولوضع قاعدة تشريعية وتنظيمية متكاملة صلبة لإحداث نهضة شاملة بالقطاع. وتزايد الاهتمام بالقطاع خلال السنوات المنقضية من العقد الحالي من كافة الجهات ما رفع مؤشرات النمو بالقطاع وازدادت تدفقات السيولة المصرفية لهذا القطاع الحيوي، خصوصاً مع التوجهات الحكومية بتفعيل مساهمة هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي، فتم اتخاذ العديد من القرارات الهامة لتشجيع إقامة هذه النوعية من المشروعات وإيجاد قواعد منظمة لعملها توفر لها الحماية الكافية من أية مخاطر استثمارية، خصوصاً بعد تعرض العديد من هذه المشروعات لخسائر خلال السنوات الأخيرة جعل البنوك تعيد النظر في دعمها.



2021

تركز رؤية «الإمارات 2021» على تنويع الاقتصاد وتعزيزه بعقل اقتصادي منفتح، يدرك أن المشاريع الناجحة تضمن التشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج من مال وإدارة وعاملين لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمواطن.

3.5%

نصيب القطاع من إجمالي تمويلات البنوك العاملة بالدولة تعد نسبة متدنية مقارنة بمعدل 8% بمنطقة الشرق الأوسط و18% بالدول الناشئة و22% بالدول المتقدمة.

10%

تم تحديدها كحد أدنى تلتزم به الجهات الاتحادية بالتعاقد مع المشاريع والمنشآت بالدولة من مجمل العقود لتلبية احتياجاتها الشرائية والخدمية والاستشارية.

10%

من المجموع الكلي للتسهيلات الائتمانية لمصرف الإمارات للتنمية تقرر تخصيصها لدعم القطاع الحيوي.

10

مؤشرات تؤكد أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى إقليمياً في مجال المشاريع الصغيرة حسب ما أشار تقرير ريادة الأعمال الصادر عن البنك الدولي

25

مادة تضمنها القانون الجديد، الذي ينظم الأحكام والعلاقة بين جميع مؤسسات الدولة الرسمية ورواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة كنواة للاقتصاد المعرفي الناجح.

60%

من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تشكلها هذه المشروعات.

86%

من مجموع العمالة في القطاع الخاص تتوافر من خلال شركات هذه الشريحة.

70%

من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تستهدف الحكومة أن يستحوذ عليها القطاع بحلول عام 2021.

300

ألف مشروع تندرج تحت مسمى مشاريع صغيرة ومتوسطة.

البيان

إعداد: عبد الفتاح منصر
غرافيك: حسام الحوراني

مرحلة نشاط متوقعة بمعدلات نمو متوازنة



ناصر سويدان السويدي

أعرب ناصر سويدان السويدي رئيس مجلس إدارة بانميد للطاقة عن اعتقاده بأن الحركة التصحيحية التي شهدتها التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العامين الماضيين تعد من الظواهر الصحية، التي سيكون لها آثار إيجابية على مستقبل القطاع. وقال إن الإفراط في تمويل المشروعات أياً كان حجمها دون دراسة متأنية لطبيعة هذه المشروعات والظروف الزمنية والمكانية المحيطة بها يكون له آثار سلبية، مؤكداً أن المؤشرات تدل على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقبلة على مرحلة

المطلوب مساعدتها ودعمها فإنها مطالبة في الوقت نفسه بالقيام بدورها من خلال تقديم حسابات وافية تساعد المصارف على فهم وضعها المالي، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في دعم الشركات المتوسطة والصغيرة على مستوى الاستثمار والتركيز على هذه الشركات من خلال الشراء منها وعبر شراء الشركات وتطويرها عندما تثبت نجاحها وإيجاد سوق ثانوي للشركات لتكبر فيها.

النموية والتوسعية. وأضاف أنه رغم أن تكلفة الإقراض للشركات الكبيرة والقطاعات الحكومية أقل بالنسبة للبنوك إلا أن عدد الشركات المتوسطة والصغيرة أكبر بكثير ما يعني أن هذه المشروعات توفر فرصاً متنوعة وحقيقية للبنوك، خصوصاً وأن التمويل يُعد تحدياً رئيسياً لهذا القطاع، لذلك على الجهات المختصة أن تراعي احتياجات الشركات المتوسطة والصغيرة لدى سن القواعد والتشريعات الجديدة التي تحكم الإقراض. وأكد أن هذه الشركات كما أنه من

والمتوسطة مما يسهم في المزيد من التوسع لهذه المشروعات التي تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة. وقال إن هذه البورصة ستوفر تمويلاً شبه ذاتي لهذه المشروعات، حيث سيتم عرض الشركات الصغيرة والمتوسطة الناجحة على السوق في أكتاب أولي بعد توضيح أسلوب عمل هذه الشركات، ويكون القرار الاستثماري اختياريًا أمام المستثمرين للدخول في هذه الشركات، ويمكن أن يساهم هذا التوجه في مساندة القطاع وتنويع مصادره التمويلية المستدامة اللازمة لتحقيق خطط هذه المشروعات